أساس الاشتراكية
الإنسان...
الاشتراكية حركة
إعادة الخيار
للإنسان
منصور حكمت

الى الأمام FORWARD
الأسبوعية
صحيفة سياسية عامة للحزب الشيوعي العمالي العراقي
حرية– مساواة– حكومة عمالية

WP IRAQ
تصدر كل يوم ثلاثاء
18/08/2026
العدد: 298

رئيس التحرير: توما حميد tomahamid69@yahoo.com WP-IRAQ.COM

بيان الحزب الشيوعي العمالي العراقي.
حكومة الزيدي تقمع العاطلين عن العمل بدلًا من توفير فرص العمل لهم

هاجمت القوات الأمنية اليوم المتظاهرين من خريجي المهن الصحية بالهراوات، واعتدت عليهم بوحشية في محاولة لإسكات الأصوات المطالبة بفرص العمل.
وعلى نهج حكومة السوداني، تعاود حكومة الزيدي سياستها القمعية تجاه الغالبية العظمى من جماهير العراق، من العمال والموظفين والعاطلين عن العمل. وتحاول الحكومة، عبر إطلاق فقاعات إعلامية حول (حربها على الفساد) إخفاء سياساتها المعادية للجماهير العمالية والكادحة، وبرنامجها الاقتصادي الخالي من توفير فرص العمل أو ضمان بطالة مناسب.
إن سياسة القمع لن تستطيع إسكات أصوات الملايين من العاطلين عن العمل، ولا مطالبهم العادلة في الحصول على فرصة عمل والعيش الكريم في العراق. فخريجو المهن الطبية الذين تعرضوا اليوم للضرب بالهراوات هم جزء من أكثر من 12 مليون عاطل عن العمل، ولن تتوقف احتجاجاتهم بفعل سياسات القمع.
إن الحزب الشيوعي العمالي العراقي يدين هذه السياسات القمعية، ويطالب الحكومة بالكف عن الممارسات التي انتهجتها حكومة السوداني الفاسدة. وفي الوقت نفسه، يرفع صوته عاليًا دفاعًا عن العاطلين عن العمل، ويناشد جميع المنظمات العمالية والقوى التحررية والشخصيات إدانة هذه السياسات والوقوف كتفًا إلى كتف مع خريجي المهن الصحية وملايين العاطلين عن العمل، من أجل توفير فرص العمل أو ضمان بطالة مناسب.

الحزب الشيوعي العمالي العراقي
16/08/2026

تكاليف الانتصار السياسي في الحرب الدائرة في المنطقة

سمير عادل

هل سقوط النظام الإسلامي الحاكم في إيران أقل كلفة، أم أن التعايش معه هو الأقل كلفة؟ هذا هو السؤال الذي يدور الآن في أوساط الطبقة الحاكمة في منطقة الخليج وعدد من دول المنطقة.
في تقرير نشره موقع «روسيا اليوم»، كُشف عن اجتماع عُقد بين مسؤولين من الإمارات وإسرائيل في بلد ثالث لم يُذكر اسمه، نوقشت خلاله سبل وآليات ردع إيران في المنطقة. وذكر التقرير أيضًا أن الإماراتيين ممتعضون من مذكرة التفاهم التي وقّعتها الولايات المتحدة وإيران، وأنهم لن يغفروا لإيران ما اقترفته بحقهم، ولا سيما ضرب منشآتهم.
وفي خضم هذه الأوضاع، جاء التحالف الدفاعي الثلاثي بين السعودية وتركيا وباكستان، القائم على مبدأ مشابه لاستراتيجية المادة الخامسة في حلف الناتو، التي تعتبر أي اعتداء على دولة اعتداءً على بقية الدول. ويكشف هذا التحالف عن مسألة اساسية: استمرار انحسار الدور الأميركي، وتآكل مكانة الولايات المتحدة ونفوذها، بعد فشلها في حماية حلفائها في المنطقة الى جانب حسم صراعها مع ايران بضربة قاضية كما فعلت في فنزويلا.
إن «الشرق الأوسط الجديد» الذي سوق له بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي مستغلا احداث السابع من أكتوبر 2023 لم يأتِ كما يشتهيه ويخطط له، عبر سياسة البلطجة وقتل آلاف الفلسطينيين في غزة، والتغوّل في سورية ولبنان، والاستهتار بشن حرب على إيران. فالشرق الأوسط الجديد هو شرق أوسط يولد على أيدي أقطاب إقليمية جديدة في المنطقة لم تكن حاضرة من قبل، مثل باكستان. وكل ما فعلته إسرائيل هو انها دقت أساس «الشرق الأوسط الجديد».
وقد عبر نتنياهو عن مخاوفه تجاه ما يدور من مفاوضات خلف الكواليس، بالقول إن إسرائيل تواجه محورين شر في الشرق: المحور السني وكان يقصد الذي شكّله التحالف الثلاثي، والمحور الشيعي، أي إيران وحلفاؤها في الدول الفاشلة في المنطقة.
اليوم، يُعدّ الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم سخونةً واستقطابًا، وهو أكثرها عرضةً للانفجار. إيران وإسرائيل، اللتان تتنافسان على توسيع نفوذهما وهيمنتها على المنطقة، تشعران بأنهما محاصرتان من الأقطاب الجديدة. ولهذا جاء تعليق رئيس اللجنة الأمنية في البرلمان الإيراني على الاتفاق الثلاثي بأن التوقيع على الورق لا يجلب لها الأمن والاستقرار، قاصدًا بذلك المملكة العربية السعودية.
بالنسبة لإسرائيل فعزائها الوحيد هو الدعم السياسي والعسكري الكبير الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية لها، والذي قد يسعف في الحفاظ على مكانتها في المنطقة. فما يجري من مفاوضات في لبنان ومجلس السلام في غزة برعاية أمريكية مباشرة هو جزء من المساعٍ لإنقاذ مكانة إسرائيل وحمايتها.
أما إيران، فلا عزاء لها. فحلفائها ؛ روسيا متورطة في أوكرانيا التي تفاقمت خسائرها المادية، وفقدانها لسورية التي توجت بتوقيعها لمذكرة التفاهم تنهي عمل قواعدها العسكرية في طرطوس والحميم، والصين لها مصالح استراتيجية في الخليج وإسرائيل والمنطقة التي لا تستطيع ان تخطو خطوات أبعد مما تقدمه لإيران في مجلس الأمن او تقديم بعض المعدات العسكرية لها. أي بعبارة أخرى النظام السياسي الإسلامي الحاكم يجد نفسه محاصراً على حدوده بباكستان وتركيا والسعودية. ولذلك، فإن جانب من المماطلة والمراوغة في المفاوضات مع الجانب الأمريكي، واستخدام أوراقه الاستراتيجية المتبقية، وهي مضيق هرمز وأمن الخليج، هي ما تبقّى لديه.
وهو يدرك أن الانتصار السياسي الوحيد أمامه للبقاء على نفوذها وهيمنتها في الشرق الأوسط الجديد هو انتزاع تنازلات من الولايات المتحدة الأمريكية في قضايا العقوبات، وإطلاق الأموال المجمّدة، ورفع الحصار، والانسحاب الأمريكي. وبغير ذلك يعني تفكك الجمهورية الإسلامية.

التتمة على الصفحة الثالثة

اتفاقية مكة!

عبد الله محمود

وقّعت كل من المملكة العربية السعودية وتركيا وباكستان، هذا الأسبوع، اتفاقية دفاع مشترك. تنص الاتفاقية على أنه في حال تعرض أي من هذه الدول لهجوم أو اعتداء، فإن ذلك يُعتبر عدواناً على الدول الثلاث جميعها. ويُشار إلى هذا التحالف الثلاثي باعتباره اتفاقية دفاعية، ويشبهه الكثيرون بحلف الناتو في المنطقة، لكنه خاص بدول "السنة" الإسلامية.

تُعد هذه الاتفاقية أو هذا التحالف واحداً من النتائج المترتبة على ضربة السابع من أكتوبر لعام 2023 والحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران، وذلك في إطار إعادة التشكيل الجديدة للشرق الأوسط والمنطقة.

قادت الحرب الأمريكية الإسرائيلية مع إيران المنطقة بأكملها نحو تغييرات ملموسة، ومن أبرز تلك التغييرات اختلال الأوضاع الطبيعية لدول المنطقة والخليج. إذ تحول الخليج، الذي كان ملاذاً آمناً للاستثمار ورؤوس الأموال، مع توسيع الحرب من قبل إيران بهدف فتح جبهات متعددة ضد أمريكا ومصالحها، إلى ساحة غير آمنة، بل وأكثر من ذلك، أثر ذلك على أسواق الطاقة والنفط واقتصاد هذه المنطقة والعالم.

كانت أمريكا، التي تمتلك اتفاقيات خاصة مع كل دول الخليج وتعمل على تسليحها، تعتبر حماية أمن تلك الدول أحد واجباتها. ولكن اتضح في هذه الحرب، أن وجود القوات الأمريكية فيها، بدلاً من أن يلعب دوره في حالات الحرب ويوفر الحماية اللازمة لهم، أصبح عملياً سبباً للاضطرابات ومصدر تهديد لهم، خاصة وأن الدعم الأمريكي اللامحدود لإسرائيل وأفعالها، عرّض المنطقة بأكملها لهجمات وتهديدات فعلية على المدى القريب والبعيد. ناهيك عن أن ادعاءات أمريكا بشأن قدراتها على حماية الدول لم تكن في المستوى المطلوب لتوفير ردع كامل ضد صواريخ وطائرات إيران المسيرة. هذا الواقع أيقظ في وقت قصير جداً الكثير من مسؤولي دول الخليج تجاه ذلك الخطر، وأجبرهم على البحث عن طرق ومسارات أخرى لحماية أنفسهم ومصالحهم.

تشير كل من الدول المشاركة في هذا التحالف إلى أن الاتفاقية دفاعية ولا تستهدف أي دولة أو نظام، لكن في عالم الواقع، وفي خضم صراع وحرب يلقيان بظلالهما على المنطقة بأكملها والشرق الأوسط، ويؤديان إلى فرض نظام جديد، لا يمكن تفسير هذا التحالف فقط كاتفاقية بسيطة وخالية من المخاطر. فتحالف ثلاث دول يجمع قدرات اقتصادية وعسكرية وجيوسياسية وحتى نووية، بهوية طائفية مشتركة، في قلب ظروف معقدة وغير مستقرة، لا يمكن النظر إليه كاتفاقية عادية. بل من المتوقع أن تنضم إليه دول أخرى، أو أن تشكل تحالفات جديدة.

تحول هذه الحالة من عقد تحالفات عسكرية ودفاعية وأمنية جديدة، المنطقة إلى ميدان لأقطاب عدة كبيرة وصغيرة، جنباً إلى جنب مع التكتلات الإقليمية والعالمية. وهذا يشير إلى طريق للدفاع عن النفس وحماية الأمن، لكنه قد يحمل معه خطر حرب أوسع وأكبر، حيث قد تحل حروب الأقطاب والتحالفات محل حروب الدول.

لا شك أن هذا التحالف، الذي يعكس آثار الحرب وبصمة العجز الأمريكي في حماية دول المنطقة، هو بمثابة ضرر لأمريكا، وقد يؤدي إلى انسحاب كامل لقواتها من المنطقة. مما يجبر تلك الدول ودولاً أخرى في المنطقة على البحث عن طرق لحماية أمنها، وتوسيع قدراتها العسكرية وتعزيزها، والاستفادة من التحالفات الإقليمية الجديدة إلى جانب تحالفاتها السابقة.

تعتبر دولة إسرائيل من الدول التي تشعر بالقلق من هذه الاتفاقية وأي تحالف ينعقد في المنطقة، لأنها تغير ميزان القوى وتضعف مكانة إسرائيل وتزعزعها.

أما إيران، كقطب إقليمي، فإنها تنظر إلى هذه الاتفاقية على المدى القريب على أنها تصب في مصلحتها، بل وتعتبرها انتصاراً، خاصة إذا ما تحقق هذا التحالف ورغبة إيران في خروج القوات الأمريكية من المنطقة. سيكون خروج أمريكا من المنطقة بمثابة ضرر لدولة إسرائيل و في مصلحة ايران.

ولا يجب أن ننسى أنه إذا خرجت إيران من هذه الحرب منتصرة، فستظهر أقوى مما كانت عليه قبل الحرب، وستعزز مكانتها في المنطقة.

ان ما يتعلق بما إذا كان هذا التحالف يمكن تنفيذه في عالم الواقع، وما إذا كان بإمكان الدول الثلاث التنسيق والدفاع عن مصالحها المشتركة في حالة الهجوم على إحداها، فهي مسألة خاصة وقابلة للنقاش. ان المنطقة والشرق الأوسط، بالإضافة إلى الدول، تضم العديد من الفاعلين غير الحكوميين الأقوياء الذين يعملون فيها، وفي بعض الأماكن يكون نفوذهم أكبر من الدولة نفسها، لدرجة أنهم يسيطرون على مصير تلك الدول، أو أنهم دولة غير رسمية قوية داخل الدولة الرسمية.

كيف يمكن التعامل مع هجمات الحوثيين أو حزب الله وحماس والفصائل المسلحة في العراق على المصالح الأمريكية في تلك الدول؟ هل يمكن أن يكون الهجوم على السعودية من قبل الحوثيين أو فصائل العراق سبباً لردود فعل من الدول الثلاث تجاه تلك الفصائل؟ هل يمكن للهجوم على تلك الفصائل المسلحة التي تعتبر نفسها جزءاً من قوات "المقاومة" التي تدعمها دولة وقطب كإيران، أو التي تُمثل سياسياً في العراق ولها مقاعد في الحكومة والبرلمان، أن يؤدي إلى اشتعال حرب إقليمية؟ هذه أسئلة واقعية للغاية، قد نجد إجاباتها في المستقبل

بيان مؤتمر الحرية والتغيير في الذكرى السنوية لاغتيال المناضل تحسين أسامة

تحسين أسامة: رمز للنضال من اجل الحرية والمساواة، ودماء لن تُنسى

تحلّ اليوم الذكرى الأليمة لاغتيال الرفيق والصديق والمناضل تحسين أسامة، أحد أبرز ناشطي الحركة الاحتجاجية في البصرة وساحات النضال.

إن اغتيال تحسين، في خضم موجة التصفية الدموية الجبانة التي طالت العشرات من قادة وناشطي انتفاضة تشرين-أكتوبر 2019، لم يكن استهدافاً لشخصه فحسب، بل محاولة بائسة لإسكات صوت الحرية والمساواة ، والمطالبة بالخدمات، والحريات السياسية والديمقراطية في العراق.

كان المناضل تحسين أسامة نموذجاً للناشط الميداني؛ فلم يكتفِ برفع صوته في ساحات البصرة، بل شكّل جسراً للتواصل وترسيخ الهوية الإنسانية، من خلال مشاركته الفاعلة في تنظيم «الطاولات المستديرة» التي جمعت ناشطي القوى المدنية من مختلف المحافظات، من جنوب العراق ووسطه إلى كردستان. وقد أكّد، من خلال عمله ومواقفه، أن معركة الحريات والعدالة الاجتماعية معركة إنسانية شاملة، تنطلق من كرامة الإنسان وحق جماهير العراق في الرفاه والحرية.

في هذه الذكرى، يؤكد مؤتمر الحرية والتغيير ما يأتي:

الوفاء للمبدأ والنضال:

إن الانتصار لدماء المناضل تحسين أسامة، ولكل ضحايا الحركة الاحتجاجية , وخاصة انتفاضة تشرين الثاني-اكتوبر، لا يتحقق إلا بالمضي قدماً في القضايا التي ناضلوا من أجلها: بناء مجتمع يقوم على الهوية الإنسانية والمساواة التامة، وتأمين الخدمات والعيش الكريم، وترسيخ دعائم العلمانية والحريات السياسية، بعيداً عن هيمنة قوى السلاح.

إنهاء سياسة الإفلات من العقاب:

نجدد مطالباتنا الحاسمة بفتح ملفات كبار القتلة وفرق الاغتيالات التي استهدفت مناضلي انتفاضة تشرين، ومحاسبة الآمرين والمنفذين أمام عدالة علنية ونزيهة، ووقف الملاحقات الأمنية بحق الناشطين.

وحدة ساحات الاحتجاج والإرادة الإنسانية:

نستذكر، بوحدة واعتزاز، كلمات الرثاء والتثمين التي انطلقت يوم اغتياله من مدن العراق وقراه ومدن كردستان، لتؤكد أن دماء تحسين رسمت خطاً نضالياً يتجاوز الانتماءات الضيقة نحو أفق إنساني واسع. وهو خيارنا لتغيير الواقع المتردي وصون الحريات السياسية.

في هذه المناسبة نؤكد باننا نظل أوفياء للطاولات التي جمعتكم، وللأفكار التي ناضلتم من أجلها، ولن تكون أسلحة الظلام أقوى من إرادة التغيير.

عاشت نضالات جماهير العراق من اجل الحرية والمساواة،

المجد والخلود للمناضل تحسين أسامة ولكل المضحين على طريق الحرية والتغيير.

مؤتمر الحرية والتغيير

14/08/2026

الإمبريالية المتوحشة العالمية والسلاح الخفي

هدير النجم

تستمر جريمة الحرب الإمبريالية المتوحشة على منطقتنا. وما يظهر في الإعلام وعلى الشاشات هو أنها حرب ضد النظام الإيراني، وتُسوّق بحجج واهية. لا تختلف هذه الحجج عن كذبة "أسلحة الدمار الشامل" التي بررت احتلال العراق وتدميره.

حين ندقق، ومن دون أن نقارن، لأن الموضوع ليس بصدد المقارنة، إنما أريد أن أبحث عن "السلاح الخفي" الذي يستهدف الإنسان. وخصوصاً الطبقة العاملة، سواء كانت ضمن الجغرافيا الإيرانية، أو في العراق، أو في أي من الجغرافيات المحيطة.

لن أطيل عليكم بالسرد والبحث. يكفي أن نجد سياسة الحرب التي تتبعها الإدارة الأمريكية اليوم: بين التصريحات والتغريدات، وبين الشد والجذب، وبين التلاعب بأسعار الطاقة في البورصات العالمية. وما تجنيه الإدارة الأمريكية من أرباح هائلة من الاستثمار في هذه الحرب.

إذن، فإن التحولات في مسارات هذه الحرب، والتي تُصنف ضمن "الجيل السادس" من الحروب، تعتمد على استخدام سلاح "الوقت والزمن".

هذا الضغط أشبه بكتلة ثقيلة تغرق ببطء في بحر من الرمال المتحركة. وهذا بالضبط ما يحدث اليوم في منطقتنا، التي أعتبرها الكتلة الثقيلة، ومركزها النظام السياسي في إيران.

سلاح الزمن هنا قاسٍ جداً، وأكثر إجراماً من الصواريخ والمدافع. إذ يضرب القوت اليومي للشعوب، ويتسبب بتوقف عجلات الإنتاج والبناء، ويصاحبه ارتفاع وتضخم في أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية. وهذا يؤثر تأثيراً بالغاً على الطبقة العاملة بشرائحها كافة.

هذا ما أردت ذكره من خلال طرحي هنا.

إنها جريمة جديدة تُضاف إلى جرائم الرأسمالية المتوحشة الحديثة بحق الإنسان، وليست بحق النظام الإيراني أو أي نظام سياسي في المنطقة، لأن الأنظمة السياسية لن يمسها ما ذكرت من الجرائم الإمبريالية. فهي جزء من نفس البرجوازية التي تدافع عن مطامعها وامتيازاتها

الكهرباء حق وليس سلعة؛ لا تجعلوا "النور" عقاباً للفقر

توانا محمد نوري

الكهرباء في عصرنا هذا كالأكسجين، ولذلك فإن قطعها عن العائلات التي لا تستطيع سداد ديونها القديمة ليس مجرد قرار عادي، بل هو هجوم مباشر على كرامة الإنسان. عندما تقول السلطة "إما أن تدفع أو تعيش في الظلام"، فهي في الحقيقة تقول لنا إن الحق في الحياة والراحة محصور فقط بالذين يملكون المال. إن قطع الكهرباء عن منزل يعني تعطيل الحياة الطبيعية لعائلة قد تكون جريمتها الوحيدة أنها تعيش في نظام غير عادل ولا تملك دخلاً.

إن هذا المشروع الجديد الذي أطلقوا عليه اسم "الضوء"، لا يكون له معنى إلا عندما يضيء كل منزل، لا أن يصبح أداة للتمييز بين من "يستطيعون" ومن "لا يستطيعون" الدفع. إذا كان هذا المشروع سيؤدي إلى تمتع منازل الأغنياء بالكهرباء على مدار 24 ساعة بينما تبقى منازل الفقراء في الظلام بسبب الديون، فهذا ليس مشروع إضاءة، بل مشروع لترسيخ التمييز والظلم. عندما تتعامل الحكومة مع الجماهير كتاجر، يتحول الإنسان من "صاحب حق" إلى "زبون"، وهذا هو الخطر الأكبر.

لننظر إلى الواقع قليلاً؛ كيف يمكن المطالبة بديون تراكمت لسنوات من موظف أو عامل لم يتقاضَ راتبه لعدة أشهر؟ هذه معادلة غير منطقية. لقد قطعت قوت الجماهير والآن تريد أن تقطع عنهم الضوء أيضاً، لمجرد أنهم لا يستطيعون دفع ثمن أزمة لم يتسببوا فيها. في إقليم كردستان تزداد فيه البطالة بين الشباب وتعيش نسبة كبيرة من السكان تحت خط الفقر، كيف يُتوقع منهم سداد ديون متراكمة بمليارات الدنانير؟

ومما يدعو للأسف هو انعدام العدالة في تطبيق هذه القرارات. في الوقت الذي تُهدد فيه منازل الفقراء بقطع الكهرباء بسبب ديون صغيرة، نرى الشركات العملاقة والمصانع والمشاريع السكنية الفخمة تتراكم عليها ديون كهرباء بمليارات الدنانير دون أن يجرؤ أحد على محاسبتها. القانون هنا يُطبق فقط على الضعفاء؛ الأغنياء ينعمون بضوء الكهرباء مجاناً، بينما يضطر ابن الفقير للدراسة على ضوء الشموع.

لا ينبغي النظر إلى الكهرباء كـ "سلعة" يحصل عليها فقط من يملك المال. يجب أن تُعتبر الكهرباء والماء والصحة والتعليم حقوقاً أساسية لكل إنسان. إنها مسؤولية السلطة توفير الطاقة للجميع دون تمييز. عندما تُقطع الكهرباء، لا ينطفئ مصباح فقط، بل تتوقف ثلاجة منزل وتفسد الأطعمة، ويتعرض مريض يحتاج إلى جهاز تنفس للخطر، وتُنكس كرامة أب أو أم أمام أبنائهما. هذا عنف خفي ضد الجماهير.

مثل هذه القرارات تحول الإنسان إلى مجرد رقم. والذين يتخذون هذه القرارات لا يرون من خلف مكاتبهم سوى أرقام الديون، لا القلق والحزن الذي يساور الآباء والأمهات العاجزين في كل ليلة. هم لا يرون كيف يؤدي قطع الكهرباء إلى عزلة الناس عن الحياة وزيادة اليأس. وهنا يصبح نظام "الربح والمال" عدواً لدوداً لـ "الإنسان والحياة".

المجتمع اللائق هو المجتمع الذي لا يترك أي منزل فيه في الظلام لمجرد أنه لا يملك المال. يجب توفير الكهرباء كخدمة عامة ومجانية للجميع. إن النضال من أجل الكهرباء ليس مجرد نضال من أجل مصباح مضاء، بل هو نضال من أجل المساواة، وكي لا يعود الفقر سبباً في حرمان الإنسان من أدنى مقومات الحياة. إن عالماً يتوزع فيه نور الكهرباء على الجميع بالتساوي هو عالم أكثر إنسانية وجمالاً.

تتمة تكاليف الأنتصار...

فإذا كان هناك بصيص أمل للانفراج وتقديم بعض التنازلات لأمريكا قبل شهر، فإنه بعد هذا التحالف الاستراتيجي بين الدول الثلاثة المذكورة، وتشكيل قوة دفاع بحرية وقعت عليها 14 دولة في باب المندب والبحر الأحمر بقيادة السعودية، ليس أمام إيران إلا المضي قدماً في إيلام المنطقة وأمريكا. أما الأخيرة، أي امريكا فليس أمامها رفاهية الخيارات. التحالف الاستراتيجي الأخير بين الدول الثلاث يحتم على إدارة ترامب الاستمرار في سياستها تجاه ايران، وأبعد من ذلك عدم الاكتراث بما سيحدث في الانتخابات النصفية المزمع تنظيمها في نوفمبر-تشرين الثاني من هذا العام. ولذلك، فإن انضمام وزير الخارجية الأمريكي مارك روبيو، ودخول جي دي فانس نائب الرئيس الأمريكي وأحد قادة (حركة ماغا) التي تدعم دونالد ترامب على الخط لإعلان دعماً للسياسة العسكرية والحربية ضد إيران، يعبران عن المصالح الاستراتيجية للطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة، إذ إن نفوذها ومكانتها في العالم على المحك اذا ما فشلت في فرض التنازلات على النظام السياسي في ايران.

وفي ظل هذه الأوضاع، يظهر في منطقة الخليج تيارٌ يتبلور، كما ظهر من قبل داخل الطبقة الحاكمة الأمريكية، يدرس أيَّ الخيارين أقل كلفة: بقاء النظام الإيراني أم إسقاطه. وقد تبلور لدى هذا التيار في الخليج، ولدى عددٍ من القوى الأخرى، تصوّرٌ مفاده أن النظام السياسي الإسلامي في إيران لا يمكنه الاندماج في المنطقة أو القبول بحصة له وفق المعادلات السياسية التي ترسمها الولايات المتحدة الأمريكية والأقطاب الإقليمية الأخرى.

الأوضاع السياسية في المنطقة حبلى دائماً بالمفاجآت، لكن الشيء المؤكد في كل هذه الأوضاع ان المنطقة على صفيح ساخن، ومن يدفع ثمنها هم جماهير المنطقة، ولا سيما العمال والمحرومين في إيران. ولا أمل لهم سوى في تقوية تضامننا ودعمنا لهم، عبر السعي إلى إيقاف الحرب ورفع الحصار عنهم، والتصدي السياسي والدعائي، وتبديد الأوهام حول سياسات البلطجة الأمريكية، وبنفس القدر فضح سياسات النظام الإسلامي-القومي في طهران الذي يحاول، عبر الادعاء بأنه معادٍ للإمبريالية، لطمس سياساته القومية بالهيمنة على المنطقة واخفاء الإعدامات والقمع بحق قادة العمال والنساء والتحرريين المعارضين لسياسات النهب والسرقة التي يمارسها لحماية نظامه السياسي القروسطي

ELa ALamam (Forward) Weekly
Editor in chief: Toma Hameed

A political paper of worker-communist party of iraq

الأخيرة

الكهرباء كحق من حقوق الإنسان

نادية محمود

بعد أكثر من عشرين عامًا على تغيير النظام السياسي، ما زال العراقيون يعيشون أزمة كهرباء مزمنة. والسؤال الذي يفرض نفسه هو: لماذا لم تستطع الدولة حل هذه الأزمة، رغم الوعود المتكررة منذ عام 2003؟ ورغم إنفاق ما يقارب 120 مليار دولار على هذا القطاع، وتعاقب عدد من وزراء الكهرباء، وتوقيع عقود مع شركات أمريكية وفرنسية، وتكرار الوعود بتحقيق الاكتفاء الذاتي، بل وتصدير الكهرباء إلى دول الجوار، فإن النتيجة بقيت واحدة: لا كهرباء مستقرة.

الكهرباء ليست مجرد خدمة عامة، بل هي حق من حقوق الإنسان، لأنها شرط أساسي للحق في الحياة والصحة والعمل والتعليم والكرامة الإنسانية. فمن دون الكهرباء لا يستطيع المريض تشغيل أجهزته الطبية، ولا يستطيع الطالب الدراسة، ولا يستطيع العامل أن يبدأ يومه بعد ليلة قضاها في حرارة خانقة. ومع التغير المناخي وارتفاع درجات الحرارة عامًا بعد عام، أصبحت الكهرباء شرطًا للحياة نفسها، وليست رفاهية يمكن الاستغناء عنها.

التفسير الأكثر شيوعًا لاستمرار الأزمة هو الفساد، ولا شك أن الفساد لعب دورًا كبيرًا في هدر مليارات الدولارات المخصصة لهذا القطاع. لكن، بعد أكثر من عقدين، لم يعد هذا التفسير كافيًا. فالسؤال لم يعد: لماذا يوجد فساد؟ بل لماذا استمرت الأزمة رغم تبدل الحكومات والوزراء، ورغم الأموال الضخمة التي أُنفقت، ورغم العقود التي أُبرمت مع شركات أجنبية؟ لفهم هذا الواقع، ربما يكون من المفيد الانتقال من الحديث عن الفساد في قطاع الكهرباء إلى الحديث عن سياسات الكهرباء .فالكهرباء ليست مجرد مسألة تقنية تتعلق بالإنتاج والتوزيع، وإنما هي أيضًا مسألة سياسية تتعلق بكيفية إدارة الدولة للحياة اليومية لمواطنيها.

يساعدنا هنا مفهوم سياسات الإماتة (Necropolitics) الذي طوره المفكر الكاميروني أشيل مبمبي. فالدولة لا تمارس السلطة فقط عبر القوانين أو الأجهزة الأمنية، بل أيضًا من خلال التحكم في شروط الحياة الأساسية. فهي تقرر، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من يتمتع بالبنية التحتية التي تجعل الحياة ممكنة، ومن يُترك لمواجهة ظروف تهدد صحته وكرامته.

في العراق، تكفي مقارنة بسيطة بين المنطقة الخضراء، التي نادرًا ما تنقطع عنها الكهرباء، وبين معظم المدن والأحياء العراقية التي تعيش ساعات طويلة من الانقطاع اليومي، لندرك أن توزيع الكهرباء ليس مجرد قضية إدارية، بل يعكس تفاوتًا في الوصول إلى شروط الحياة نفسها. كما أن الدولة فرضت جباية على المواطنين واستوفت الأموال من نسبة واسعة منهم، من دون أن ينعكس ذلك على تحسين ملموس في الخدمة، الأمر الذي يطرح سؤالًا يتجاوز الموارد والإدارة إلى طبيعة السلطة نفسها.

لكن آثار انقطاع الكهرباء لا تُقاس بعدد ساعات التجهيز فقط، وإنما بما تتركه من أثر على أجساد الناس وحياتهم اليومية. فالمريض الذي يعتمد على جهاز أو دواء يحتاج إلى التبريد، والطفل الذي يحاول الدراسة في حرارة تتجاوز الخمسين درجة، والعامل الذي يقضي ليلة بلا نوم ثم يُطلب منه أن يكون منتجًا في صباح اليوم التالي، جميعهم يدفعون ثمن هذا الحرمان بصورة يومية. وفي كثير من المحافظات، ولا سيما في الجنوب، حيث تسجل درجات الحرارة من بين الأعلى عالميًا، يتحول انقطاع الكهرباء إلى تهديد مباشر للصحة والحياة، وليس مجرد إزعاج مؤقت.

ولا تقف المسألة عند الكهرباء وحدها. فحين يُحرم المواطن من الماء الصالح للشرب، ومن نظام صحي وتعليمي كفوء، ومن بيئة نظيفة، بينما يعيش وسط الضوضاء المستمرة، والنفايات المتراكمة، وتدهور الخدمات الأساسية، فإن هذه الظروف مجتمعة لا تعبر فقط عن سوء إدارة، بل عن نمط من الحكم يجعل حياة فئات واسعة من السكان أكثر هشاشة وأقل قيمة.

وبالنسبة للنساء، فإن أثر انقطاع الكهرباء غالبًا ما يكون مضاعفًا. فالمرأة التي تقضي ساعات طويلة داخل المنزل تتحمل عبء رعاية الأطفال وكبار السن، وإعداد الطعام، وتنظيف المنزل، في ظروف من الحر الشديد وانعدام وسائل التبريد. كما تواجه النساء الحوامل، والمريضات، وكبيرات السن مخاطر صحية أكبر مع ارتفاع درجات الحرارة. وهكذا، فإن أزمة الكهرباء ليست محايدة اجتماعيًا أو جندريًا، بل تعيد إنتاج أشكال قائمة من اللامساواة، وتضيف إليها أعباء جديدة تقع في الغالب على النساء.

بهذا المعنى، يصبح الامتناع عن توفير الخدمات الأساسية ممارسة سياسية، وليس مجرد فشل إداري. فعندما تُخصص أفضل الخدمات لمن هم داخل دوائر النفوذ والامتياز، بينما تُترك الأغلبية لمواجهة ظروف معيشية قاسية، فإن الدولة تمارس تمييزًا في شروط الحياة نفسها. إنها لا تعلن أن حياة بعض المواطنين أقل قيمة، لكنها تتصرف كما لو أن معاناتهم ليست أولوية.

لقد أدرك العراقيون هذه الحقيقة في موجات الاحتجاج التي شهدتها البلاد منذ عام 2011، ثم في احتجاجات 2015 و2018، وصولًا إلى انتفاضة تشرين عام 2019. ففي كل هذه المحطات، لم تكن الكهرباء مجرد مطلب خدمي، بل أصبحت رمزًا للعلاقة المختلة بين الدولة والمجتمع. وعندما رفع المتظاهرون شعار "نريد وطن"، كانوا يطالبون بدولة توفر الشروط الأساسية للحياة، وفي مقدمتها الخدمات العامة، وعلى رأسها الكهرباء.

لكن اللافت اليوم هو تراجع الاحتجاجات حول الكهرباء، رغم أن الأزمة لم تُحل، بل ربما أصبحت أكثر خطورة مع تصاعد درجات الحرارة. وهنا يبرز سؤال جديد: كيف أصبح انقطاع الكهرباء أمرًا طبيعيًا؟ وهل نجحت السلطة، بمرور الزمن، في تطبيع الحرمان، بحيث لم يعد يُنظر إليه بوصفه انتهاكًا للحقوق، بل بوصفه جزءًا من الحياة اليومية؟ ان ما يجري في العراق هو سياسة استنزاف للحياة اليومية عبر البنية التحتية.

لا يمكن تفسير هذا التراجع بالخوف من القمع وحده، على الرغم من أن القمع لعب دورًا مهمًا بعد انتفاضة تشرين. فهناك أيضًا عملية تدريجية لتطبيع غياب الخدمات، بحيث يصبح التكيف مع الانقطاع جزءًا من الحياة اليومية. يشتري من يستطيع مولدة أو منظومة طاقة شمسية أو يشترك بالمولدات الأهلية، بينما يُترك من لا يستطيع لمواجهة الحر. وهكذا يجري تحويل الحق العام إلى قدرة فردية على الشراء، ويصبح الحصول على الكهرباء مرتبطًا بالدخل أكثر من ارتباطه بالمواطنة.

وهنا تكمن إحدى أخطر نتائج هذا التحول؛ إذ لم تعد الكهرباء تُناقش باعتبارها حقًا يجب أن تضمنه الدولة، بل أصبحت تُعامل بوصفها سلعة يمكن تعويضها في السوق. ومع هذا التحول، تنتقل المسؤولية تدريجيًا من الدولة إلى الفرد، فيبحث كل شخص عن حل خاص به بدل المطالبة بحل عام. وعندما يحدث ذلك، تتراجع إمكانية الفعل الجماعي، ويتراجع معها الضغط السياسي اللازم لمساءلة السلطة.

من هنا، فإن إعادة الكهرباء إلى المجال العام بوصفها قضية حقوق، وليست مجرد قضية خدمات، تمثل خطوة أساسية لاستعادة قدرة المواطنين على مساءلة الدولة. ولا يعني ذلك أن الطريق الوحيد هو التظاهر، رغم أن الاحتجاج يبقى حقًا مشروعًا، وإنما يعني أيضًا استخدام الأدوات القانونية، وتفعيل دور النقابات ومنظمات المجتمع المدني، واللجوء إلى القضاء، وربط الكهرباء بالحق في الصحة والتعليم والبيئة والكرامة الإنسانية. فكلما جرى التعامل مع الكهرباء بوصفها حقًا دستوريًا وحقًا من حقوق الإنسان، أصبحت مساءلة الدولة أكثر قوة. إن السؤال الحقيقي لم يعد: لماذا لا توجد كهرباء؟ بل :كيف أصبح الحرمان من الكهرباء أمرًا طبيعيًا؟ وكيف يمكن استعادة هذا الحق بوصفه قضية عدالة وكرامة ومواطنة، لا مجرد مطلب خدمي؟

إن إعادة الكهرباء إلى المجال العام بوصفها قضية حقوق، وليست مجرد قضية خدمات، تمثل خطوة أساسية لاستعادة قدرة المواطنين على مساءلة الدولة